

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية و بروتوكول التجارة في الخدمات

—قراءة في المضامين والأهداف—

The African Continental Free Trade Area and the Protocol on Trade in Services: A Review of Its Implications and Objectives

ط.د بلقليل فريد¹، تومي هجيرة²

¹ جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة - (الجزائر)، f.belgueleil@univ-dbkkm.dz

مخبر نظام الحالة المدنية.

² جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة - (الجزائر)، h.toumi@univ-dbkkm.dz

مخبر نظام الحالة المدنية.

تاريخ النشر: 2024/09/01

تاريخ القبول: 2024/08/01

تاريخ ارسال المقال: 2024/06/01

* المؤلف المرسل

الملخص:

لقد أدركت الدول الإفريقية أهمية التكامل الاقتصادي فتبنت أغلب التشريعات الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وصادقت على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع في كيجالي العاصمة الرواندية في 21 مارس 2018، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتسهيل حركة رؤوس الأموال والأشخاص، كما تهدف إلى إزالة الحواجز التي تعيق تجارة السلع والخدمات. وقد ألحق الاتفاق ببروتوكولات تتعلق بتجارة السلع والخدمات و تسوية المنازعات. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بروتوكول التجارة في الخدمات الذي يعتبر دعامة للأهداف العامة والمحددة لهذا التنظيم، كما يهدف إلى تحرير تجارة الخدمات مما يسهل ويجلب الاستثمار المحلي والأجنبي وينشر التكنولوجيا الحديثة داخل البلدان الإفريقية، مما من شأنه تحقيق تنمية في الخدمات وتحسينها وتطويرها بما يخدم الاقتصاد الوطني ليشمل كافة إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: بروتوكول، تجارة الخدمات، منطقة التجارة الحرة، إفريقيا، الأهداف.

Abstract :

African countries have recognized the importance of economic integration, hence most of them have adopted domestic legislation in line with the African Union's objectives and ratified the establishment agreement of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA), signed in Kigali, the capital of Rwanda, on March 21, 2018. This agreement aims to remove both tariff and non-tariff barriers, facilitate the movement of capital and people, as well as eliminate obstacles hindering the trade of goods and services. The agreement also includes protocols pertaining to the trade of goods and services, as well as dispute settlement. This study aims to shed light on the services trade protocol, considered pivotal for the general and specific objectives of this arrangement. It seeks to liberalize services trade to facilitate both domestic and foreign investment, and to disseminate modern technology within African countries, thereby achieving development, enhancement, and advancement of services to serve the entire African economy

Keywords: Protocol, services trade, Free Trade Area, Africa, objectives

مقدمة:

يعتبر الهدف الأساسي لكل السياسات الاقتصادية العالمية هو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، حيث تسعى حكومات جميع الدول بمختلف مستويات التقدم إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق نموذج اقتصادي رائد¹. وتعتبر التجربة الإفريقية الحديثة في تأسيس منطقة تجارة حرة قارية إفريقية والتي تم توقيع اتفاقيتها في العاصمة الرواندية- كيغالي- في 21 مارس 2018، هذه الثمرة التي جاءت بعد مجهودات كبيرة طال أمدها، وتعاقت المناذاة بها خلال الدورات المتعاقبة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي. فقد أبدت هذه الدول رغبتها خلال الدورة العادية الثامنة عشر التي تم عقدها بالعاصمة الإثيوبية خلال سنة 2012 والتي تقرر فيها إنشاء إطار وخارطة طريق من أجل التعجيل في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من أجل تعزيز التجارة البينية الإفريقية.

وخلال الدورة العادية الخامسة والعشرون تم إطلاق المفاوضات على عدة مراحل من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، والتي تهدف من خلالها إلى الاندماج بين الأسواق الإفريقية تماشياً مع المبادئ والأهداف التي تضمنتها معاهدة أبوجا. وكذا ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية الإفريقية واحترام حقوق الأطراف الأعضاء وفقاً لمبادئ قانون الاتحاد الإفريقي².

كما وضعت هذه المفاوضات تطلعات على المدى البعيد في أجندة 2063 والتي يسعى الأطراف الإفريقية من خلالها إلى إنشاء سوق قارية تضمن حرية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص وتتعدى ذلك لتشمل السلع والخدمات، والتي أضحت من الأمور الضرورية لتعزيز التكامل الاقتصادي.

ومن أجل تشجيع هذه الخطوة الاقتصادية وكذا تحقيق الأهداف والسياسات المرجوة منها إتفقت الأطراف على اتخاذ كل التدابير اللازمة في جميع المجالات لاسيما التنظيمية على أراضيها من أجل خلق بيئة ملائمة تسمح لإنجاح هذه المنطقة القارية التي تعتبر أكبر سوق بعد منظمة التجارة العالمية، حيث تضم 54 دولة إفريقية من دول الاتحاد الإفريقي.

بالرجوع للاتفاقية فقد حررت بأربع لغات هي: العربية، الفرنسية، الإنجليزية والبرتغالية. وتستوي جميعها في الحجية أمام الدول الأعضاء، حيث نجد أنها تضمنت نصوصاً قانونية وتم دعمها ببروتوكولات وملاحق، تصبح هذه البروتوكولات والملاحق ملزمة للدول الأطراف بمجرد المصادقة عليها³. حيث من بين أهم البروتوكولات التي تم المصادقة عليها بروتوكول التجارة في السلع، وبروتوكول التجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات. وتسعى هذه البروتوكولات إلى دعم السياسة المنتهجة وكذا دعم الأهداف (العامة والمحددة) التي جاءت بها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وسنخصص في هذه الدراسة المضامين والأهداف التي تضمنها مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية وبروتوكول التجارة في الخدمات باعتبار الأهمية التي تكتسبها هذا النوع من التجارة. طبقاً لما جاءت به الاتفاقية المؤسسة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تتحلى أهمية الموضوع في حداثة موضوع مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية وكون التجارة في الخدمات لها أهمية كبيرة لأن أغلب الدول التي نظمت مناطق تجارة حرة تدرك أن هذه المناطق لن تحقق الأهداف المرجوة منها دون تحرير تجارة الخدمات بالموازاة مع تجارة السلع لما تكتسبه من أهمية كبيرة.

وتهدف الدراسة إلى إعطاء فكرة على منطقة التجارة القارية الإفريقية و تسليط الضوء على أهداف هذه المنطقة و بروتوكول التجارة في الخدمات الملحق بالاتفاقية ويعتبر جزءاً لا يتجزأ منها.

الإشكالية التي يعالجها الموضوع تتمحور حول ماهو مضمون مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية و بروتوكول التجارة في الخدمات المتعلق باتفاقية إنشاء المنطقة الحرة القارية الإفريقية و ماهي الأهداف المرجوة منها؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي من خلال تحديد ووصف ماهية منطقة التجارة الحرة و بروتوكول التجارة في الخدمات المرتبط بها وتحديد أهدافهما، كما انتهجنا المنهج التحليلي لشرح نصوص الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة القارية الإفريقية و بروتوكول التجارة في الخدمات نظراً لحداثة الموضوع وندرة المراجع المتخصصة فيه.

المبحث الأول: ماهية مناطق التجارة الحرة، ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعتبر منطقة التجارة الحرة من أولى درجات ومراحل التكامل الاقتصادي، بحيث يتم اللجوء إليها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف في غالبها اقتصادية كرفع مستوى النشاط الاقتصادي و تحقيق معدلات تنمية مرتفعة وتعزيز الارتباطات مع اقتصاد الدول الأطراف.

سنطرق في هذا المبحث لمفهوم مناطق التجارة الحرة (مطلب أول)، مفهوم مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية ومبادئها (مطلب ثاني)

المطلب الأول: مفهوم مناطق التجارة الحرة

سنتناول في هذا المطلب تعريف التكامل الاقتصادي (الفرع الأول) تعريف التجارة في الخدمات (الفرع الثاني)، خصائص منطقة التجارة الحرة وأهدافها (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

قبل تعريف مناطق التجارة الحرة بصفة عامة و القارية الإفريقية بصفة خاصة، باعتبارها شكلاً من أشكال التكامل الاقتصادي، تجدر الإشارة إلى المقصود بالتكامل الاقتصادي، حيث يقصد به مجموعة من الدول ضمن نطاق جغرافي معين يجتمعون في شكل شراكة من أجل تطوير التجارة والتنمية الاقتصادية، ومن أهم مظاهر التكامل الاقتصادي: مناطق التجارة الحرة، توحيد سياسة الرسوم الجمركية، إنشاء أسواق مشتركة...

يعرف التكامل الاقتصادي أنه عملية دمج اقتصاديات مجموعة من الدول مع بعضها البعض من أجل خلق وحدة اقتصادية، وهذا ما يتطلب إلغاء مختلف الحواجز والحدود الاقتصادية، بمعنى إزالة كل العوائق أمام حركة الأموال، السلع، الخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول.⁴

في سياق التكامل الاقتصادي يرى علم الاقتصاد الغربي أنه يعرف خمسة أشكال: منطقة التجارة الحرة-الاتحاد الجمركي-السوق المشتركة-الاتحاد الاقتصادي الجزئي-الاتحاد الاقتصادي الكامل.⁵

الفرع الثاني: تعريف منطقة التجارة الحرة

مناطق التجارة الحرة هي مساحة من أراضي الدولة المضيفة ضمن حدودها السياسية وتحت سلطتها الإدارية، حيث يتم التعامل فيها في مجالات جمركية ونقدية و ضريبية.⁶ تحدد وتخصص وتوضع خارج المنطقة الجمركية ويسمح فيها بحرية التجارة وتداول السلع والخدمات دون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية أو أي ضرائب أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية.⁷ بحيث تكون التعريف صفرية، فتخرج السلع والبضائع كأنها داخل أقاليم دولة واحدة.⁸ وكذا في حدود القوانين التي تنظم تأسيسها.⁹ غير أن هذه الحرية في التداول لا تعني الحرية المطلقة من الرقابة الجمركية، حيث تخضع رقابة بسيطة بغرض مكافحة التهريب وكذا منع دخول السلع التي يمنع القانون دخولها أو تداولها داخل المنطقة الحرة.¹⁰

بالرجوع للتشريع الجزائري فقد عرف المشرع المناطق الحرة بموجب القانون 22-15- الساري المفعول- في المادة 02 منه: حيث عرفتها بأنها فضاءات محددة ضمن الإقليم الجمركي تخصص لممارسة أنشطة قد تكون ذات طابع صناعي و/ أو تجاري و/أو خدماتي وتخضع لأحكام هذا القانون.¹¹

الفرع الثالث: خصائص منطقة التجارة الحرة وأهدافها

1- خصائص منطقة التجارة الحرة

تتميز منطقة التجارة بصفة عامة بجملة من الخصائص نلخصها في النقاط التالية:¹²

- الإستقلالية والعزل عن الإقليم الجمركي للدولة المستضيفة.
- عدم الخضوع للتشريعات والقوانين الجمركية للدولة.
- تتمتع بجملة من الحوافز الضريبية والتسويقية من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية وحرية الاستيراد والتصدير.
- تمنح في إطار منطقة التجارة الحرة الضمانات القانونية اللازمة لتوفير جو ملائم للإستثمار بداخلها.

2- أهداف المنطقة الحرة

من خلال ماسبق يمكن أن نخلص إلى أن أغلب مناطق التجارة الحرة بمختلف أنواعها تشترك في جملة من الأهداف العامة يمكن تلخيصها فيمايلي:

- *تقلص التسهيلات والإعفاءات كإلغاء الرسوم الضريبية والجمركية على السلع والخدمات من أجل تسهيل حركة التجارة وجلب الإستثمار بما يخدم مصالح دولة أو دول المنطقة الحرة.
- *زيادة حجم الصادرات من خلال تعزيز حركة التبادل التجاري .
- *جذب الاستثمار المحلي والأجنبي بما يحقق انتعاش الاقتصاد الوطني للدول المستضيفة والأعضاء في التكتل.
- *نقل وتبادل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى تحسين وتطوير الخدمات وترقيتها بما تخدم مصالح دول المنطقة.
- *توفير مناصب شغل لليد المحلية وترقيتها وتطويرها من خلال الإستفادة من الخبرات والتكنولوجيات الأجنبية المستثمرة في المنطقة.
- *تطوير الخدمات المالية والمصرفية وتنشيط حركتها وتبادل الخبرات، وتحسين الخدمة.

*تطوير البنى التحتية للدول المستضيفة بما توفر بيئة ملائمة للإستثمار و تسهيل وتنشيط حركة التجارة.

المطلب الثاني: مفهوم مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية ومبادئها

سنتناول في هذا المطلب مفهوم مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية باعتبارها تكتل حديث النشأة في الفرع الأول، وتحديد المبادئ التي تحكمها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية

1-نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

قبل تعريف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تجدر الإشارة إلى أنها تعتبر منطقة تجارة حرة التي يصنفها الاقتصاديون مرحلة أولى من مراحل التكامل والتكتل الاقتصادي، وتنطبق عليها مميزات وخصائص مناطق التجارة الحرة الأخرى التي أنشأتها تكتلات إقتصادية سابقا، إفريقيا ليست أول هيئة تعتمد إنشاء هذا النوع من التكتلات. فقد شهد العالم في أواخر القرن العشرين العديد من المحاولات للتكامل الاقتصادي فنجد منطقة التجارة الحرة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، وفي الشرق مجموعة الآسيان، وفي أوروبا عرفت السوق الأوروبية والتي لطالما تحول إلى إتحاد أوروبي.¹³

فقد كانت بداية التخطيط لإنشاء هذه المنطقة القارية تنفيذا لمقرر الدورة العادي الثامنة عشر لرؤساء الدول والحكومات الإفريقية التي تم عقدها بالعاصمة الإثيوبية " أديس أبابا" بتاريخ 29 و 30 جانفي 2012، والتي جاء فيها وضع إطار وخارطة طريق وهيكل التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من أجل العمل على تعزيز التجارة البينية الإفريقية، ثم تلتها إطلاق المفاوضات لإنشاء المنطقة القارية خلال الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء وحكومات الإتحاد الإفريقي التي عقدت بتاريخ 14 و 15 يونيو 2015 في جوهانسبورغ عاصمة جنوب إفريقيا. وتواصلت المفاوضات إلى أن عرفت المنطقة القارية ميلادها بالعاصمة الرواندية كيغالي، أين تم المصادقة على الاتفاقية في مارس 2018.

2-تعريف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية هي مناطق للتبادل التجاري الحر في الأسواق الإفريقية، فهي بذلك فضاء تجاري يسمح بحرية تنقل السلع والخدمات وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين دول الإتحاد الإفريقي. و التي وافقت على الاتفاقية المؤسسة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع في العاصمة الرواندية كيغالي في مارس 2018. تعد هذه المنطقة التجارية الأكبر في العالم بعد منظمة التجارة العالمية، من حيث عدد الدول المشاركة (54) دولة، من شأنها أن تساهم في إطلاق إمكانات إفريقيا الاقتصادية من خلال دعم التجارة البينية وتقوية سلاسل الإمدادات ونشر الخبرات.¹⁴

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي منطقة تجارية تضم في عضويتها كامل الدول الإفريقية (55 دولة) الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، تهدف هذه المنطقة إلى إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية الإفريقية، مما من شأنه خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي له 3 ترليون دولار.

ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريف جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج¹⁵. وتهدف الى الاندماج بين الأسواق الإفريقية .

تجدر الإشارة أنه من خلال إنشاء هذه المنطقة سيؤدي إلى تحرير التجارة عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية على المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية، كما سيتم توفير مناصب شغل لليد العاملة الشابة وإزدهار التجارة والصناعة . فتشير التنبؤات التقديرية للخبراء أنه سيرتفع مستوى التجارة البينية للدول الإفريقية إلى ما نسبته 3.52 % سنوياً.¹⁶

الفرع الثاني: المبادئ التي تحكم مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية¹⁷

تشارك أغلب الاتفاقيات، التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، في المبادئ التي تحكم الاتفاقية. وبالرجوع للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لاسيما المادة الخامسة منه نجد أنها نصت على المبادئ التالية:

- *- يقود المنطقة الحرة دول الاتحاد الإفريقي الأعضاء في الاتفاق، حيث إن هذه المنطقة تقودها مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وتتحكم في إدارتها هذه الدول وتضع القوانين الخاصة بها فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية.¹⁸
- *- الاستناد على مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية و إعتبارها ركائز لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وتعتبر هذه المجموعات والتي يبلغ عددها ثمانية هي التكتلات التي تحضى باعتراف من طرف الاتحاد الإفريقي.
- *- المعاملة الخاصة والتفاضلية والمرونة بحيث يتم إعطاء الدول الأقل نموا داخل المنطقة تسهيلات كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات ومن جانب آخر تعطي الحق للدول الأكثر نموا في معاملة الدول الأقل نموا بصورة تفضيلية واعطاء وقت أكثر واعفاءات جمركية أقل للدول الأقل نموا.
- *- الشفافية والكشف عن المعلومات .
- *- الحفاظ على المكتسبات .
- *- معاملة الدولة الأولى بالرعاية حيث يهدف هذا المبدأ إلى تمنح الدولة المستقبلة للسلع جميع المزايا التجارية التي تم الاتفاق عليها بين الدول داخل المنطقة القارية الإفريقية .
- *- المعاملة الوطنية: تمنح كل دولة طرف في الاتفاق المنتجات والخدمات المستوردة من الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية معاملة مساوية ولا تقل تفضيلا عن المعاملة الممنوحة للمنتوجات والخدمات المحلية ذات المنشأ الوطني المماثلة.
- *- مبدأ المعاملة بالمثل: بحيث يجب على الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية المحافظة على حقوقها والتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء فيما يخص السياسات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالتعريفات الجمركية وغير الجمركية .
- ومحاولة إيجاد توازن بين أطراف العلاقات القانونية الدولية باعتباره يهدف إلى إقامة علاقة بين الحقوق والالتزامات
- *-التحرير الجوهري.

*-توافق الآراء في صنع القرار بحيث تتخذ القرارات داخل الهيكل الإداري الذي يسير المنطقة القارية بالتوافق وذلك من أجل تحقيق السياسات العامة والتنمية الاقتصادية والتكامل الشامل الذي يجب أن تستفيد منه جميع الدول الإفريقية على حد سواء سواء النامية أو غير النامية وكذا تحقيق الأهداف المرجوة منه.

*-أفضل الممارسات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية في الاتحاد الإفريقي والاتفاقيات الدولية الملزمة للاتحاد الإفريقي.

المبحث الثاني: أهداف مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية

تضمن الاتفاق الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية نوعين من الأهداف التي تسعى هذه المنطقة إلى تحقيقها، أهداف عامة وأهداف محددة، فقد حددت المادة الثالثة من الاتفاق الأهداف العامة (مطلب أول)، في حين ذكرت المادة الرابعة منه الأهداف المحددة (مطلب ثاني).

المطلب الأول: الأهداف العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تمثل الأهداف العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في:¹⁹

- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية ووفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في "إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما ورد في أجندة 2063.
- خلق سوق محرة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للأشخاص الطبيعيين.
- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.²⁰
- وضع الأسس الضرورية لإقامة تكامل اقتصادي من خلال إنشاء اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة. بحيث تسعى الدول من وراء التكتل الاقتصادي إلى تحقيق أهداف اقتصادية مشتركة والتي قد تأخذ إحدى الصور: منطقة حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو وحدة اقتصادية.²¹
- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف.
- محاولة تطوير القدرات المتبادلة بين الدول الأطراف وتحسين القدرة التنافسية لإقتصادات الدول الأطراف داخل القارة وكذا لتجاري السوق العالمية.
- محاولة التنويع الاقتصادي و تشجيع التنمية الصناعية وكذا تنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.
- حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.

المطلب الثاني: الأهداف المحددة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

- لأغراض تنفيذ وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة 3 من الاتفاق، تتمثل الأهداف المحددة في:
- الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع.

-التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات. بحيث يتماشى تحرير التجارة في الخدمات بالموازاة مع تحرير التجارة في السلع.

-التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.

-التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة.

-إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.

-إنشاء إطار مؤسسي، الذي يقوم بإدارة التنظيم القاري، ويسهر على تنفيذ وتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان إستمراريتها.²²

تجدر الإشارة في سياق الإطار المؤسسي الذي يقصد به الجهاز الذي يقوم بإدارة هذه منطقة يتكون الإطار المؤسسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حسب ما جاء في المادة 09 من الاتفاق المؤسس من: المؤتمر و مجلس الوزراء، لجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة، والأمانة. وهذا الجهاز تم تأسيسه حاليا حيث تم تنصيب الأمانة ومقرها العاصمة الغانية، والمؤتمر يقصد به مؤتمر رؤساء وحكومات دول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

مناقشة الأهداف:

بالرغم من أن المتفق عليه في الاتفاقيات وخاصة في الديباجات للتكتلات الاقتصادية الكبرى تنص على أنها لن تضر بمصالح المناطق الأخرى في العالم، لكن الواقع أثبت عكس ذلك نظرا لما تتمتع به من طاقة استيعابية ونتاجية هائلة يجعل منها تحتكر السوق العالمية.

بالنظر للتكتل القاري الحديث النشأة نجد أنه سيتأثر بشكل كبير من هذه التكتلات الكبرى التي تسيطر على الاقتصاد في العالم. نظرا لما تعانيه إفريقيا من ضعف البنى التحتية وهشاشة الاقتصاد و ضعف التجارة البينية وحجم الصادرات والواردات فيما بينها، ناهيك عن عوامل أخرى سياسية واجتماعية أمنية من شأنها عرقلة تقدم المنطقة ومسايرتها للتكتلات المنافسة والحوار دون تحقيق الأهداف المرجو من هذا التكتل الإقليمي.

المبحث الثالث: مفهوم بروتوكول التجارة في الخدمات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأهدافه

سنتناول مفهوم بروتوكول التجارة في الخدمات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (مطلب أول)، أهداف بروتوكول التجارة في الخدمات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (مطلب ثاني)

المطلب الأول: مفهوم بروتوكول التجارة في الخدمات المتعلقة بالاتفاق المؤسس للمنطقة القارية.

سنتناول تعريف التجارة في الخدمات (فرع أول)، مضمون بروتوكول التجارة في الخدمات (فرع الثاني)،: معوقات التجارة في الخدمات (فرع الثالث)

الفرع الأول: تعريف التجارة في الخدمات²³

تختلف تجارة الخدمات عن تجارة السلع، لكونها غير منظورة أي أنها تتم إما عن طريق تدفق السلع (صادرات و واردات) أو عن طريق انتقال المعلومات والخبرات أو تحويل الأموال أو انتقال الأفراد²⁴.

لقد عرفت اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، التجارة في الخدمات على أنها توريد الخدمة²⁵ الذي قد يكون:

-من أراضي طرف إلى أراضي أي طرف آخر.

-من أراضي طرف ما إلى مستهلك الخدمة في أراضي طرف آخر.

-من خلال وجود أشخاص طبيعيين من مورد خدمة من طرف ما في أراضي أي طرف آخر.

كما ذكرت ذات الاتفاقية أن المقصود بالخدمات يشمل جميع القطاعات في جميع المجالات ما عدا

الخدمات التي تكتسي طابعا سياديا و تحظى بطرق خاصة في توريدها غير تلك المألوفة في المعاملات العادية،

بحيث تستثنى هذه الخدمات التي تورّد في إطار ممارسة السلطات الحكومية.²⁶

-تعريف التجارة في الخدمات حسب بروتوكول التجارة في الخدمات المتعلق باتفاقية منطقة التجارة الحرة

القارية الإفريقية، لقد عرف التجارة في الخدمات على أنها توريد للخدمة الذي يأخذ أحد الأشكال التالية:

*من إقليم دولة طرف الى إقليم دولة طرف أخرى.

*في إقليم دولة طرف إلى مستهلك الخدمة في أي دولة طرف أخرى.

*من قبل مورد خدمة لدولة طرف، من خلال وجود أشخاص طبيعيين لدولة طرف في إقليم دولة طرف أخرى.²⁷

الفرع الثاني: مضمون بروتوكول التجارة في الخدمات .

لقد عرفت الفقرة (ق) من المادة الأولى من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية البروتوكول على أنه أي صك مرفق بهذا الاتفاق ويعتبر جزءا لا يتجزأ منه. ويعتبر بروتوكول التجارة في الخدمات هو ثاني بروتوكول مرفق مع الاتفاق المؤسس للمنطقة القارية بعد بروتوكول التجارة في السلع ويليه ثالث بروتوكول مرفق وهو بروتوكول تسوية المنازعات.

بعد التوقيع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تم التوقيع على بروتوكولات المتعلقة بهذا الاتفاق، باستقراء الاتفاق نجد أن دول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي أرادت من خلال بروتوكول تجارة الخدمات، وضع هيكل للمبادئ والقواعد التي تحكم التجارة في الخدمات بغرض تعزيز التجارة البينية الإفريقية وتحقيق تنمية اقتصادية بالقارة، بما يتماشى مع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منطقة التجارة الحرة القارية.²⁸

كما تسعى إلى خلق سوق خدمات واحدة ومفتوحة تقوم على الشفافية والشمولية والتكامل فيما بينها، مما من شأنه خلق وتوفير حياة اقتصادية واجتماعية لفائدة الشعوب الإفريقية، وهذا الذي لن يتأتى إلا من خلال التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات. كما تدرك الأطراف ضرورة تعزيز وتطوير الإنجازات بغرض الاستفادة منها على جميع الأصعدة والمجالات في مجال تحرير الخدمات، وضرورة إيجاد توافق في المنضومة القانونية على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية²⁹ وكذا على مستوى القارة الإفريقية ككل.

السعي وراء تسخير الإمكانيات التي يملكها الموردون الأفارقة بغرض المساهمة في سلاسل القيم الإقليمية والعالمية، وكذا السعي وراء محاولة تنظيم توريد الخدمات داخل الأقاليم الإفريقية مع مراعاة حماية المستهلك والبيئة والتنمية المستدامة. كما تدرك الدول الإفريقية الأطراف ضرورة مراعاة البلدان الإفريقية الأقل نموا والتي تعاني هشاشة

في إقتصادها وانعدام بنيتها التحتية وإفتقارها للتنمية في جميع المجالات والتي تحتاج إلى معاملة خاصة داخل المجموعة.³⁰

الفرع الثالث: معوقات التجارة في الخدمات

تختلف تجارة الخدمات عن تجارة السلع، وبالتالي فإن العوائق التي تعترضها لا تأخذ شكل التعريف الجمركية على الواردات، كما هو الحال في تجارة السلع. ويمكن تلخيص هذه العوائق في مايلي:³¹

- إختلاف القوانين والأنظمة الداخلية للدول الأطراف والتي تحكم قد تقيد أو تحتكر موردي الخدمات ، أو القانون الذي يحكم تواجد الشركات الأجنبية .

- القيود الواردة على شراء العقارات المخصصة للإستثمار من طرف الأجانب.

- شروط إقامة الأجانب على إقليم الدولة المستضيفة. خاصة على الأفراد ذوي الخبرات والإختصاص.

- ضعف التكامل الاقتصادي بين البلدان الإفريقية وتغلب المنافسة على العلاقات أكثر منها ما يكون تعاون.³²

بخصوص منطقة التجارة الحرة القارية لقد جاء في دليل يشرح الاتفاقية صادر سنة 2021، الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستنشر ترتيبات الالتزامات المحددة "للدول الأطراف في الاتفاقية في القطاعات الخمسة ذات الأولوية. وسيتم إجراء تحرير تدريجي لقطاعات الخدمات الأخرى. وأكدت ذات الوثيقة أن الأمانة ستوضح تفاصيل عن إزالة الحواجز التي تواجه تجارة الخدمات، والتي قد تشمل القيود المفروضة على التأشيرة أو الإقامة، و/أو المحتوى المحلي أو المشاركة المحلية للأعمال التجارية . كما ستوضح ترتيبات بعض الأساليب التي ستعمل الدول الأطراف في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلالها على دعم تجارة الخدمات عبر الحدود، مثل التقدير المتبادل للمؤهلات المهنية . وسيتم تحرير القطاعات الأخرى في جولات تفاوضية لاحقة³³.

المطلب الثاني: أهداف بروتوكول التجارة في الخدمات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

لقد حدد الاتفاق المؤسس لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية المقصود بمصطلح البروتوكول في المادة الأولى فقرة "ق" بأنه: أي صك مرفق بهذا الاتفاق ويعتبر جزءا لا يتجزأ منه.³⁴

كما عرف بروتوكول التجارة في الخدمات "التجارة في الخدمات" بأنها تعني توريد الخدمة، والتي تشمل بدورها إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع وتسليم الخدمة³⁵:

- من إقليم دولة طرف إلى إقليم أي دولة أخرى طرف في هذا الاتفاق.

- في إقليم دولة طرف إلى مستهلك خدمة في أي دولة طرف أخرى.

- من قبل مورد خدمة لدولة طرف عن طريق الوجود التجاري في إقليم أي دولة طرف أخرى.

- من قبل مورد خدمة لدولة طرف ، من خلال وجود أشخاص طبيعيين لدولة طرف في إقليم أي دولة طرف أخرى.³⁶

لقد أطلق نظام الحسابات القومية لعام 1993 أن المقصود بالخدمات ليس كيانات منفصلة يمكن إقرار حقوق الملكية على أساسها، ولا يمكن تداولها تجاريا منفصلة عن إنتاجها، فهي بذلك نواتج متجانسة تنتج بناءً على الطلب.³⁷

يهدف بروتوكول التجارة في الخدمات إلى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية و يحتوي على ملاحق تتمثل في: جداول الإلتزامات المحددة، إعفاءات الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوي، قائمة القطاعات ذات الأولوية و الوثيقة الإطارية حول التعاون التنظيمي.³⁸ تعتبر هذه الملاحق جزءاً لا يتجزأ من البروتوكول بعد اعتمادها من طرف المؤتمر.³⁹

لقد تضمن بروتوكول التجارة في الخدمات هدف رئيسي يتمثل دعم تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، كما تضمن أهداف محددة...

الفرع الأول: الهدف الرئيسي لبروتوكول التجارة في الخدمات.

يعتبر الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية البروتوكولات والملاحق والمرفقات جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق، ويصبح ملزماً بمجرد المصادقة عليه. حيث ينطبق بروتوكول التجارة في الخدمات على التدابير المتخذة من طرف الدول الأطراف والتي من شأنها التأثير على التجارة في الخدمات.⁴⁰

يتمثل الهدف الرئيسي لبروتوكول التجارة في الخدمات في دعم الأهداف المنصوص عليها في المادة الثالثة من الاتفاق، خاصة ما تعلق بإنشاء سوق موحدة للتجارة في السلع والخدمات.⁴¹ بالرجوع لفحوى المادة الثالثة من البروتوكول نجدها تحيلنا على المادة 3 من الاتفاق، بخصوص كل ما يتعلق بالتجارة في الخدمات لاسيما الفقرة "أ" و"ب" المتعلقة بخلق سوق محرة للسلع والخدمات وكذا خلق سوق موحدة للسلع والخدمات وتسهيل حركة رؤوس الأموال والأشخاص من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي.

الفرع الثاني: الأهداف المحددة لبروتوكول التجارة في الخدمات.

يسعى بروتوكول التجارة في الخدمات لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى خلق بيئة تجارية تشجع على الابتكار وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، وبالتالي تعزيز التعاون والتنمية الاقتصادية على مستوى هذه القارة.⁴² تتمثل الأهداف المحددة لبروتوكول التجارة في الخدمات في مايلي:⁴³

- تعزيز القدرة التنافسية للخدمات من خلال إقتصادات الوفرة، وتخفيض التكاليف الأعمال التجارية و تعزيز الوصول إلى الأسواق القارية، وتحسين تخصيص وإستغلال الموارد المتاحة⁴⁴، بما في ذلك تطوير البنى التحتية المتصلة بالتجارة.

- تعزيز التنمية المستدامة وفقاً "لأهداف التنمية المستدامة".

- تشجيع و تعزيز الاستثمار في جميع المجالات من أجل جذب المستثمرين الوطنيين والأجانب. مما يعزز التجارة ويساهم في إزدهارها وتحقيق التنمية والتكامل.

- ترقية تنمية سلاسل القيمة الإقليمية من خلال تسريع الجهود المبذولة في مجال التنمية الصناعية .

- تحقيق المساواة في التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات وكذا على أساس الإنصاف والتوازن والمنفعة المتبادلة لكي يشمل وحقق التنمية في جميع أنحاء القارة الإفريقية ، وذلك عن طريق تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة و محاولة إزالة العوائق أمام التجارة في الخدمات.

- محاولة التنسيق والتوافق و تحقيق التجانس والتكامل بين تحرير التجارة في الخدمات و باقي الملاحق المختلفة في قطاعات خدمات محددة. بحيث تتكامل جميع القطاعات فيما بينها لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصاديين طبقاً للأهداف المنشودة.

- السعي إلى تحرير تجارة الخدمات من خلال توسيع وتعميق نطاق عملية التحرير وزيادة وتحسين خدمات التصدير مع الاحتفاظ التام بالحقوق في التنظيم وسن لوائح جديدة وهذا تماشياً للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات⁴⁵ لاسيما المادة الخامسة منه. تشمل اتفاقية التجارة العامة في الخدمات (جاتس) جميع قطاعات الخدمات المالية: سوق المال، البنوك، شركات التأمين؛ خدمات النقل البحري، خدمات النقل الجوي، خدمات الاتصالات الأساسية، السياحة، الخدمات المهنية: المحاسبة، المحاماة، مكاتب الاستشارات؛ خدمات المقاولات. ويُستثنى من نطاقها الخدمات التي تتولاها السلطات الحكومية.⁴⁶

- محاولة تحسين أداء مجال التجارة في الخدمات و ترقيةها وتعزيز التفاهم المشترك بين البلدان الإفريقية والتعاون في فيما بينها بغية تحسين قدرة أسواق خدماتها وفعاليتها وقدرتها على منافسة السوق العالمية.

- تحقيق التنمية في جميع المجالات لاسيما الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترقية البحث والتقدم التكنولوجي في مجال الخدمات بغية التعجيل. حيث من شأنه تحسين مستوى المعيشة للأفراد الأفارقة والقضاء على البطالة تماشياً مع الأهداف الإستراتيجية لمبادرة أجندة 2063 التي جاءت بها الاتفاقية⁴⁷.

خاتمة:

من خلال الدراسة للموضوع المتمثل في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية و بروتوكول التجارة في الخدمات المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. توصلنا إلى أن تحرير التجارة في الخدمات في أغلب التكتلات الاقتصادية في العالم إلى تطوير وتحسين الخدمات من خلال جذب التكنولوجيات وتبادل الخبرات و إدخال التقنيات الحديثة خاصة في الخدمات المرتبطة بتجارة السلع، مما من شأنه تحقيق نمو اقتصادي في مجال الخدمات، وبالطبع فإن تحرير التجارة في الخدمات بالتوازي مع التجارة في السلع من شأنهما أن يحققا نمو اقتصادي للدول الأطراف في التكتل.

حيث تسعى الدول الإفريقية إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة لكافة الدول على قدم المساواة والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق إقتصاد إفريقي قوي من شأنه منافسة التكتلات العالمية. خاصة وأن هناك عديد من الدول الإفريقية تعاني من الفقر وانعدام البنية التحتية التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة من الاتفاق. لذا تسعى الدول الإفريقية إلى تقديم يد المساعدة لهذه الدول أقل نمو من أجل بناء إقتصادها وتخصها برعاية من أجل تحقيق تكامل شامل وتنمية مستدامة "إفريقيا متكاملة - مزدهرة ومسالمة كما ورد في أجندة 2063. كما سيساعد تحرير التجارة في الخدمات في دعم الأهداف العامة والمحددة التي يسعى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة القارية الإفريقية إلى تحقيقه.

التوصيات:

- ضرورة التسريع في إكمال جميع المفاوضات بشأن البروتوكولات التي لم تكتمل بعد من أجل تحقيق تكامل في تحرير جميع المجالات الأخرى التي تخدم الإقتصاد الإفريقي. خاصة بروتوكولات الخدمات قيد المفاوضات.

-ضرورة توحيد التشريعات، التي تعيق حركة التجارة في السلع والخدمات وجميع المجالات الأخرى، بين البلدان الأطراف.

-تقديم التسهيلات اللازمة والحوافز وكذا الإعفاءات للمستثمرين لاسيما الاجانب في مجال الخدمات وكذا باقي المجالات الأخرى التي تسعى منطقة التجارة القارية الإفريقية الى تحقيقها، وذلك لغرض جلب الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا وتبادلها.

-رفع القيود وتسهيل إجراءات شراء العقارات المخصصة للإستثمار الأجنبي لاسيما في مجال التجارة في الخدمات وكذا باقي المجالات الأخرى.

الهوامش:

¹ سامي فؤاد براك، تنويع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالتنمية المستدامة، دار الكتاب الحديث، 2023، ص 09.

² قانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لسنة 2000.

³ المادة 08 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الموقع بتاريخ 21 مارس 2018 بكيجالي -العاصمة الرواندية- صادقت عليه الجزائر سنة 2021، بموجب المرسوم الرئاسي 21-133 المؤرخ في: 05 أفريل 2021، جريدة رسمية رقم 36 بتاريخ: 16 مايو 2021.

⁴ دريدي سارة، بن محمد هدى، آفاق التجارة الجزائرية بإتجاه القارة الإفريقية-إفريقيا جنوب الصحراء- في ظل الإنضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة المعيار، الجزائر، قسنطينة، المجلد 26، العدد 4، 2022، ص 648.

⁵ عرفة أحمد يوسف، أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي في البلاد الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2024، ص 28-29

⁶ مشتي أمال، الإطار القانوني للمناطق الحرة في التشريع الجزائري بين التكريس والإلغاء (قانون 22-15 المتعلق بالمناطق الحرة أي إضافة)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة الأغواط، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص 649.

⁷ بن علال بلقاسم، شعيني مريم، بورداش شهرزاد، دور مناطق التجارة الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المركز الجامعي البيض، مجلد 5، عدد 2، 2019، ص 86.

⁸ جلال جويده القصاص، الاقتصاد الدولي و آليات العولمة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2024، ص 191.

⁹ خليلي أحمد، دور إتفاقية منطقة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) في الحد من التنافس الدولي في المنطقة-دراسة تحليلية فيما بعد الإتفاقية-مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، جامعة المسيلة، مجلد 15، عدد 2، 2022، ص 58.

¹⁰ حمد خليل العدينيات، علي اشتيان المدادحة، تطور تجربة المناطق التنموية والحرة نفي الأردن، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2021، ص 43.

¹¹ المادة 02 من القانون 22-15 المؤرخ في 20 يوليو 2022 الذي يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 49 بتاريخ: 20 يوليو 2022.

¹² جلال جويده القصاص، دور المناطق الحرة في التأثير على الميزان التجاري المصري خلال الفترة من 2010 إلى 2021 مع التطبيق على المنطقة الحرة العامة الإسكندرية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد 02، العدد 02، 2022، ص 607-608.

¹³ إسماعيل معارف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2014، ص 56

¹⁴ زخروف عامر، دحو سليمان، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو-جزائرية، عرض نماذج لتكتلات إقليمية إقتصادية إفريقية، مجلة البشائر الإقتصادية، الجزائر، جامعة بشار، المجلد 08، العدد 1، 2022، ص 732.

- ¹⁵ حفاف وليد ، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المزايا والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، قلمة، المجلد 13، العدد 3، 2020، ص 601.
- ¹⁶ مشتي أمال، مرجع سابق، ص 659.
- ¹⁷ المادة 05 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المؤسس بتاريخ: 21 مارس 2018.
- ¹⁸ حيث كان من بين الأهداف المحددة لإتفاق المنطقة القارية إنشاء إطار مؤسسي يتولى تنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية وضمان إستمراريتها، حيث تم تأسيس إطار مؤسسي يتكون من: المؤتمر و لجنة كبار المسؤولين عن التجارة ومجلس الوزراء وأخيرا الأمانة التي تم تنصيبها بالعاصمة الغانية -أكرا-
- ¹⁹ المادة 03 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- ²⁰ المقصود بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية: إتحاد المغرب العربي، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي، وجماعة دول الساحل والصحراء، وجماعة شرق إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (كما ورد في المادة الأولى فقرة "ر" من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية).
- ²¹ علي سيد إسماعيل، معوقات الاقتصادي بين البلاد الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ، 2024، ص 33.
- ²² يتكون الإطار المؤسسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حسب ما جاء في المادة 09 من الاتفاق المؤسس من: المؤتمر و مجلس الوزراء، لجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة، والأمانة. وهذا الجهاز تم تأسيسه حاليا حيث تم تنصيب الأمانة ومقرها العاصمة الغانية، والمؤتمر يقصد به مؤتمر رؤساء وحكومات دول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.
- ²³ المادة الأولى، البند الثاني من إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية .
- ²⁴ التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ص 216. متاح على الموقع التالي: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022>
- تاريخ الإطلاع: 30-04-2024 على الساعة: 19:15.
- ²⁵ البند 04 الفقرة ب من الإتفاقية العربية لتحرير التجارة أن توريد الخدمة يشمل الخدمات التالية: إنتاج الخدمة وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها.
- ²⁶ البند الثالث الفقرة "ب" من الإتفاقية الخاصة بتحرير التجارة الخدمات بين البلدان العربية.
- ²⁷ الفقرة (س) من المادة الأولى من بروتوكول التجارة في الخدمات المتعلقة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- ²⁸ بروتوكول التجارة في الخدمات المترتب بإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيجالي عاصمة روندا في 21 مارس 2018.
- ²⁹ المقصود بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية هي الهيئات الثمانية المعترف بها من قبل الإتحاد الإفريقي و تنص الإتفاقية المؤسسة للمنطقة التجارة القارية الإفريقية أنها النواة لبنائها، وتمثل في: (إتحاد المغرب العربي-السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي- وجماعة دول الساحل والصحراء- وجماعة شرق إفريقيا- والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا- الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية- ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي). راجع الفقرة (ر) من المادة الأولى من الإتفاقية.
- ³⁰ بروتوكول التجارة في الخدمات المترتب بإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ،مرجع سابق.
- ³¹ التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مرجع سابق، ص 216.
- ³² أحمد حامد محمد السيد، التكامل الاقتصادي الإقليمي، مرجع سابق، ص 351.
- ³³ فهم إتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ص 34. متاح بصيغة pdf على الموقع:

https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/africa/Understanding_the_AfCFTA_Guide_A4_Artwork_Print_ar_LowRes.pdf

- ³⁴ المادة 1 فقرة "ق" من الاتفاق المؤسس لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- ³⁵ المادة 1 فقرة "س" من بروتوكول التجارة في الخدمات.
- ³⁶ المادة 1 فقرة "ع" من بروتوكول التجارة في الخدمات.
- ³⁷ الأمم المتحدة، المفوضية الأوروبية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان التجاري، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منظمة التجارة العالمية، دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات-السلسلة ميم-العدد 86، 2002، ص 05.
- ³⁸ عرامة دلال، لطرش ذهبية، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز إندماجها في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة سطيف 1، المجلد 21، العدد 1، 2021، ص 215.
- ³⁹ المقصود بالمؤتمر: مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، ويعتبر المؤتمر أحد أجهزة الإطار المؤسسي لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية، نصت عنه المادة 09 و 10 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- ⁴⁰ المادة 2 فقرة 1 من بروتوكول التجارة في الخدمات.
- ⁴¹ المادة 3 فقرة 01 من بروتوكول التجارة في الخدمات الملحق بالاتفاق المؤسس لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- ⁴² بالنسبة للتجارة في الخدمات فقد كلفت مفوضية الاتحاد الإفريقي بإجراء خمس (05) دراسات حالة في مجال الخدمات المصرفية في نيجيريا، وخدمات النقل الجوي في إثيوبيا، خدمات الاستعانة بمصادر خارجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتجهيز الأعمال التجارية في السنغال، وخدمات التعليم في أوغندا، والخدمات الثقافية في بوركينا فاسو، بهدف جمع المعلومات حول أفضل الممارسات في مجال صادرات الخدمات الناجحة. حيث أشارت نتائج هذه الدراسات إلى أن قطاع الخدمات ينطوي على فرصة كبيرة للبلدان الإفريقية وخاصة البلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة للاستفادة والمشاركة الفعالة في التجارة القارية والعالمية.
- ⁴³ المادة 03 فقرة 02 من بروتوكول التجارة في الخدمات المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- ⁴⁴ أحمد حامد محمد السيد، التكامل الاقتصادي الإقليمي، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2023، ص 29.
- ⁴⁵ إتفاق منظمة التجارة العالمية العام للتجارة في الخدمات لعام 1994.
- ⁴⁶ التجارة في الخدمات، تاريخ التصفح: 25-04-2024 على الساعة 14:02
- متاح على الموقع الإلكتروني:
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/sec09.doc_cvt.htm
- ⁴⁷ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 606.